استخدام محاسبة التضخم ومساهمتها في تحسين جودة التقارير المالية
-دراسة استطلاعية-

The application of inflation accounting and its impact on improving the quality of financial statements

سعدي عبد الحق*

مخبر المقاولاتية وتنمية السياحة، جامعة تيبازة– الجزائر

Saadi.abdelhek@univ-tipaza.dz

تاريخ الإستلام: 2026/05/18 تاريخ القبول: 2026/09/30 تاريخ النشر: 2026/11/20

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيان مساهمة استخدام محاسبة التضخم في تعزيز كفاءة القوائم المالية بالوحدات الاقتصادية الجزائرية، حيث تم الطرق إلى الإطار النظري لكل من محاسبة التضخم و جودة القوائم المالية، وإبراز العلاقة القائمة بينهما، ولتحقيق أهداف تم باستخدام أداة الاستبيان كوسيلة أساسية لتجميع معلومات حيث تم توجيهها إلى العينة المستهدفة تتألف من 83 مفردة شملت مجموعة من المحاسبين والماليين للمؤسسات اقتصادية بالجزائر، تمت الاستعانة ببرنامج spss (الإصدار 26) في معالجة المعطيات و تحليلها احصائيا.

بينت الدراسة أن لمحاسبة التضخم أثرا إحصائيا عندى مستوى (α=0.05) في تحسين القوائم المالية داخل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر. كما أوصت هذه الدراسة بضرورة إجراء تعديلات على النظام المالي المحاسبي من خلال إدراج بنود توضح آليات ومتطلبات تطبيق محاسبة التضخم في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بما يسهم في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وموثوقيته.

الكلمات المفتاحية: محاسبة التضخم، قوائم المالية، جودة القوائم المالية، مؤسسات اقتصادية

تصنيف JEL: M41، M49.

Abstract:

This research paper aims to demonstrate the contribution of inflation accounting to enhancing the efficiency of financial statements in Algerian economic units. It explores the theoretical framework of both inflation accounting and financial statement quality, highlighting the relationship between them. To achieve these objectives, a questionnaire was used as the primary data collection tool. The questionnaire was administered to a target sample of 83 individuals, comprising accountants and financial professionals from economic institutions in Algeria. SPSS software (version 26) was used to process and statistically analyze the data.

The study showed that inflation accounting has a statistically significant effect (α = 0.05) on improving financial statements within economic institutions in Algeria. The study also recommended introducing amendments to the Financial Accounting System by incorporating provisions that clearly define the mechanisms and requirements for implementing inflation accounting in Algerian economic institutions, thereby contributing to enhancing the quality and reliability of accounting information.

Keywords: Inflation accounting, financial statements, financial statement quality, economic institutions

Jel Classification Codes:M41;M49.

*المؤلف المراسل. : د. سعدي عبد الحق،

مقدمة:

تشكل المحاسبة الدعائم الجوهرية داخل الوحدات الاقتصادية، لما لها من دور يتمحور في توفير بيانات ومعلومات كمية ودقيقة، وفقا لمجموعة من المبادئ والمعايير، بما يتيح للجهات المهتمة الاستناد إليها في عملية اتخاذ القرارات وتقييم مدى مصداقيته، حيث تقدم تلك المعلومات في شكل قوائم مالية، وهذه الأخيرة يجب أن تكون ملائمة وخالية من الأخطاء لكي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة ومن جهة أخرى وفي ظل تطور الفكر المحاسبي وتعدد توجهاته، بات يتداخل بعدة أبعاد، لايسما الخاصة بتغيرات مستوى الأسعار في الوقت الراهن، وهذا ما أدى إلى ظهور أداة جديدة تسمى بمحاسبة التضخم، انبثقت فكرة هذه الداسة رغبة في إبراز مدى اسهام محاسبة التضخم في الارتقاء بجودة قوائم المؤسسات.

تعد جودة التقارير المالية من الركائز الأساسية التي تسهم في توفير معلومات محاسبية تتسم بالملاءمة والموثوقية والشفافية، بما يدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة من قبل مختلف الأطراف ذات العلاقة، كما تعكس جودة التقارير المالية مدى التزام المؤسسات بالمعايير المحاسبية ومتطلبات الإفصاح، الأمر الذي يعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في المعلومات المالية المنشورة.

ومنه، ترتبط محاسبة التضخم بجودة التقارير المالية ارتباطا وثيقا، إذ تسهم في تعديل القيم المحاسبية بما يعكس التغيرات في المستوى العام للأسعار، الأمر الذي يزيد من دقة المعلومات المالية وملاءمتها. كما يؤدي تطبيقها إلى تحسين مصداقية التقارير المالية وقابليتها للمقارنة، مما يعزز جودة الإفصاح المحاسبي ويدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية بصورة أكثر كفاءة.

مشكلة البحث: في ضوء ما تقدم، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية كما يلي:

إلى أي مدى يؤثر إستخدام محاسبة التضخم في تحسين جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

وقد قسمنا التساؤل الرئيسي إلى جملة من الأسئلة الفرعية كالأتي:

- ما أثر استخدام محاسبة التضخم في تحسين جودة القوائم المالية خلال بعد الملائمة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- ما أثر استخدام محاسبة التضخم في تحسين جودة القوائم المالية خلال بعد قابلية المقارنة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- ما أثر استخدام محاسبة التضخم في تحسين جودة القوائم المالية خلال بعد الموثوقية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- ما أثر استخدام محاسبة التضخم في تحسين جودة القوائم المالية خلال بعد الثبات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

❖ **فرضيات الدراسة:** يستند هذا البحث على الفرضية الرئيسية التالية:

لا يوجد أثر لتطبيق محاسبة التضخم في رفع كفاءة القوائم المالية داخل المؤسسات عند مستوى الدلالة (α=0.05)

وتنبثق عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- لا يوجد أثر للتطبيق محاسبة التضخم في **رفع كفاءة القوائم المالية** من خلال بعد الملائمة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة (α=0.05)

- لا يوجد أثر للتطبيق محاسبة التضخم في **رفع كفاءة القوائم المالية** من خلال بعد قابلية المقارنة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة (α=0.05)

- لا يوجد أثر للتطبيق محاسبة التضخم في **رفع كفاءة القوائم المالية** من خلال بعد الموثوقية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة (α=0.05)

- لا يوجد أثر للتطبيق محاسبة التضخم في **رفع كفاءة القوائم المالية** من خلال بعد الثبات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة (α=0.05)

❖ **أهدف الدراسة:** تحدد هذه الدراسة جملة من الأهداف، منها:

-التعرف على محاسبة التضخم، وأهم أهدافها.

- إظهار مفهوم جودة القوائم المالية، والتعرف على أهم خصائصها.

- معرفة واقع محاسبة التضخم في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

- إبراز علاقة محاسبة التضخم بجودة القوائم المالية.

- التعرف أثر محاسبة التضخم على جودة القوائم المالية.

❖ **منهج الدراسة:** استندت هذا البحث إلى منهج وصفي تحليلي لعرض الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، أما في الجانب التطبيقي تم استخدام منهج دراسة استطلاعية اعتمادا على أداة الاستبيان كأداة رئيسية في هذه الدراسة، وذلك لجمع كافة المعلومات وتحليلها إحصائيا باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (spss.V26) وصولا إلى الإجابة على الفرضيات المصاغة.

❖ **محتويات الدراسة: قسمنا هذه الدراسة إلى محورين أساسين كالأتي:**

- ✓ **المحور الأول:محاسبة التضخم وجودة القوائم المالية .**
- ✓ **المحور الثاني: الدراسة الميدانية.**

❖ **الدراسات السابقة:** بعد الاطلاع على مختلف المراجع حول هذا الموضوع نجد هنالك عدة دراسات سابقة التي تناولت هذا الموضوع من كل جوانبه ، يمكن عرض أهمها على النحو التالي:

Ebiaghan Orits Frank(2019),A Comparative Analysis of Inflation-Adjusted and Historical Cost Accounting Information: Implications for the value Relevance of Corporate Reports, Trends Economics and Management, N°33.

سعت هذه الدراسة إلى التأكد من مدى تشويه رسوم الاستهلاك لقيمة الربح المسجل باستخدام كل من محاسبة التكاليف التاريخية ومحاسبة التكلفة الحالية ، إضافة إلى فحص مدى تشويه الضريبة لقيمة الربح المسجل باستخدام كل من محاسبة التكاليف التاريخية ومحاسبة التكلفة الحالية ، كما هدفت أيضا إلى فحص مدى تشويه توزيعات الأرباح لقيمة الربح المسجل باستخدام كل من محاسبة التكاليف التاريخية ومحاسبة التكلفة الحالية. ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات المطروحة، تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد تتكون من رسوم الإهلاك والضرائب، كما اعتمدت على أسلوب

المربعات الصغرى (OLS) للتأكد من العلاقات المتبادلة بين المتغيرات، توصلت هذه الدراسة إلى أن الزيادة في مصاريف الاستهلاك وفواتير الضرائب وأرباح الأسهم المعلنة من قبل الشركات سيؤدي إلى انخفاض في الربح المعلن عنه .

"Odunayo Olarewaju, Mzwandile Mbambo and Brian Ngiba (2020). Effects ofinflation accounting on organizational decisions and financial performance South African retail stores. Problems and Perspectives in Management, v18(4)".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم آثار محاسبة التضخم على القرارات التنظيمية والأداء المالي لمتاجر التجزئة Kwa-Zulu Natal. ولتحقيق الأهداف والفرضيات المطروحة، استخدمت الدراسة أسلوب البحث الكمي. واستلمت 161 استبيانًا مكتملًا من المستجيبين في المتاجر العشرين المختارة المدرجة في Kwa-Zulu Natal. كما استخدم تحليل عامل الاستكشاف والانحدار الخطي في هذه الدراسة. توصلت هذه الدراسة أن محاسبة التضخم لا تؤثر على القرارات التنظيمية والأداء المالي".

"دراسة مراد مسعود سعداوي وأحمد يوسف السعيدي (2022) بعنوان:"أثر محاسبة التتضخم على شفافية وجودة الإفصاح في القوائم المالية، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، العدد (01)، المجلد(07)، الجزائر"، "تسعى الدراسة إلى استكشاف أثر محاسبة التتضخم على شفافية وجودة الإفصاح، ولتحقيق فرضيات وأهداف الدراسة اعتمدت هذه الدراسة على أداة الاستبيان لجمع البيانات، ولتحليل وتفسير هذه الأخيرة تم استخدم البرنامج الإحصائي، حيث توصلت هذه الدراسة: يعزز تطبيق محاسبة التتضخم في الجزائر الشفافية وجودة الإفصاح القوائم المالية."

"دراسة ايمان عثمان عبد الله حسين و عبد الرحمن البكري منصور (2024) بعنوان:" المحاسبة عن تغيرات الأسعار (التضخم) و أثرها على جودة الأرباح المحاسبة، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ، العدد (02)، المجلد(07)، الجزائر"، " ركزت الدراسة على استقصاء مدى تأثير تطبيق المحاسبة عن تغيرات الأسعار في تحسين جودة الأرباح المحاسبية، واعتمدت لتحقيق ذلك على منهج دراسة الحالة لاختبار فرضياتها والوصول إلى أهدافها. وأشارت النتائج إلى أن استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في البيئات التي تشهد معدلات تضخم يؤدي إلى عدم دقة قياس الدخل المحاسبي، مما يؤثر في مصداقية الأرباح المعلنة وآلية توزيعها. كما كشفت الدراسة عن وجود اختلافات ملحوظة بين القيم الدفترية للأصول وفق التكلفة التاريخية والقيم المعدلة التي يتم احتسابها باستخدام نموذج محاسبي يراعي تأثيرات التضخم.

بالرغم من تعدد الدراسات التي تعالج موضوع محاسبة التضخم، إلا أنها الدراسات السابقة التي تم طرحها ركزت على جوانب محددة (على الأرباح، الأداء المالي، جودة الإفصاح وجودة الأرباح المحاسبية)، دون تناول مساهمتها في تحسين جودة التقارير المالية بصورة شاملة. حيث أظهرت نتائج تلك الدراسات تباينا في تحديد أثر تطبيق محاسبة التضخم، إذ تتمثل الفجوة البحثية في محدودية الدراسات التي بحثت العلاقة المباشرة بين استخدام محاسبة التضخم وتحسين جودة التقارير المالية من خلال دراسة استطلاعية، وتسعى هذه الورقة البحثية الحالية إلى سد هذه الفجوة عبر تقديم دليل تطبيقي يوضح مدى مساهمة محاسبة التضخم في تعزيز جودة التقارير المالية.

1. 2. محاسبة التضخم وجودة القوائم المالية

1.2محاسبة التضخم:

يظل مفهوم محاسبة التضخم محور اهتمام المختصين والباحثين، لأنها تعد فرعا مهما من فروع المحاسبة، ويعود ذلك إلى اهميتها بشكل كبير داخل المؤسسات، حيث تلعب دورا في تزويد المعلومات للاطراف المهتمة بها، وفي هذا الجزء سنحاول التطرق إلى مفهوم محاسبة التضخم، أهدفها وتقييمها.

1.1.2تعريف محاسبة التضخم: تعددت وتنوعت التعاريف حول محاسبة التضخم وذلك لاختلاف وجهات النظر، ونذكر أهمها كما يلي:

تعرف محاسبة التضخم على أنها:" نظام قياس محسن يجمع المعلومات المالية في تناغم وانسجام مع تكاليف وقيم حالية، وتتيح دعامة أساسية لتحليل الربح الاقتصادي للمؤسسة ومركزها المالي وذلك في بيئة تضخمية." (Ebiaghan, 2019, p. 39)

ومن جهة أخرى تعرف محاسبة التضخم بأنها:" تقنية محاسبية خاصة تستخدم لتعديل البيانات المالية. يتم تعديل البيانات المالية للشركة عندما يكون هناك مبلغ جوهري لتضخم الأسعار ، مما يتسبب في أن تكون المعلومات التاريخية في البيانات المالية غير ذات صلة أو أقل فائدة." (Odunayo, Mzwandile, & Brian, 2020, p. 85)

من خلال ما سبق يمكننا تعريف محاسبة التضخم على أنها من أحدث الفروع المحاسبية التي تهتم بتعديل البيانات والمعلومات المالية وفقا لتكلفة الحالية، والتي تسعى إلى إعداد قوائم مالية معدلة في ظل الظروف التضخمية، لتقديم صورة حقيقة عن وضعية المالية.

2.1.2أهداف محاسبة التضخم: تكمن هذه الأهداف في: (سعداوي و السعيدي، 2022، صفحة 120).

- تقديم نتائج فعلية لنشاط المؤسسة وتوضيح دخلها بشكل دقيق وموضوعي، مما يعزز دور جدول النتائج في تسيير إدارة المؤسسة وأخذ قرار صائب.
- العمل على إظهار القيم الحقيقة للميزانية، وتقديم صورة واقعية لمركزها المالي، مما يجعل الميزانية أكثر فعالية لدعم القرارات الاقتصادية والأطراف المهتمة بها.
- تمكين المديرين من إستعمال تقينيات وأدوات أكثر دقة من أجل مقارنة النتائج، وتحديد أهداف المؤسسة استنادا على الاسعار الحالية في السوق.
- إعادة هيكلة القوائم المالية بالشكلل الذي يظهر أثر الأسعار على البنود التي تتضمنها، بهدف تقديم معلومات مالية دقيقة.

3.1.2تقييم محاسبة التضخم: من مزايها وعيوبها نجد: (سليمان، 2022، صفحة 48)

✓ **مزايا محاسبة التضخم:**

- تمكن من معالجة وحل مشكلة استبدال الأصول.
- تعمل على التخلص من الاثار النقدية الظاهرة للتضخم.
- تتميز بسهولة التطبيق، حيث توفر للادارة المعلومات تساعد في اتخاذ القرار.

- تتيج إجراء مقارنة دقيقة بين فترات مالية مع احتساب اثار تغير الاسعار المستمر.

✓ **عيوب محاسبة التضخم:**

- وجود تداخل وخلط وعدم دقة في المعلومات.
- قد تتعارض محاسبة التضخم ليس فقط مع المبادئ المحاسبية، بل تتعارض أيضا مع مواضيع أخرى كالتمويل.
- عدم إمكانية تطبيق الأرقام القياسية للمستوى العام للأسعار على جميع المؤسسات أو على مختلف أصولها.

2.2 جودة القوائم المالية

تعد القوائم المالية أهم الوثائق المحاسبية وهي المخرج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي، ذات أهمية بالغة وذلك لغرض اتخاذ القرارات من قبل الأطراف المستخدمة لها، حيث أصبحت بمختلف المؤسسات تهتم بها وذلك من أجل إنتاج معلومات محاسبية ذات مصداقية وملائمة لتكوين صورة حقيقية وواضحة على الوضعية المالية، وسنحاول في هذا الجزء التطرق إلى تعريف جودة القوائم المالية، وعرض أهم خصائصها ومعاييرها.

1.2.2تعريف جودة القوائم المالية:

هناك مجموعة من التعاريف حول مصطلح جودة القوائم المالية، نذكر أهمها كالآتي:

يقصد بجودة القوائم المالية بأنها: " تشير إلى المصداقية التي تتسم بها القوائم ، وما تقدمه من فائدة للأطراف المستخدمة لها، مع التأكد من خلوها من أي تحريف أ تضليل، وأن تخلو من التحريف والتضليل، ويتم إعدادها وفقا لمجموعة من المعايير، التي تضمن تحقيق الهدف المرجو من استخدامها." (تقرورت و حسان طاهر، 2019، صفحة 36)

من جهة أخرى تعرف جودة القوائم المالية على أنها:" تلك الخصائص النوعية التي يجب أن تتمتع بها القوائم المالية، حتى تكون مفيدة لمستخدميها وتساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة." (صحراوي و يبالة، 2020، صفحة 164)

2.2.2خصائص جودة القوائم المالية: تتسم القوائم المالية بجملة من الخصائص نذكر أهمها فيما يلي:

- **الملائمة:** ينبغي أن تتسم المعلومات المدرجة ضمن القوائم المالية بالملائمة بما يتوافق مع احتياجات متخذي القرارات. (كسكس و زرقون، 2019، صفحة 48)
- **الثبات:** يعني الثبات أنه عند إعداد القوائم والتقارير المالية يفترض عدم تغير المبادئ المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الأحداث والعمليات الاقتصادية من مدة إلى أخرى. ويؤدي توافر الثبات في المعلومات إلى زيادة فائدتها للمستخدمين، وذلك بتسهيل تحليل وفهم المعلومات المحاسبية المقارنة وهو عنصر أساسي في عمليات المقارنة، يقصد به أن المؤسسة الاقتصادية تتبع نفس الأساليب والطرق المحاسبية وتطبق نفس المبادئ المقبولة قبولا عاما من فترة إلى أخرى بانتظام. (تقرورت و حسان طاهر، 2019، صفحة 38)
- **المصداقية:** يقصد بها أن تكون المعلومات تشير إلى مدى إمكانية الاعتماد عليها من قبل الأطراف المهتمة،أي تكون المعلومات تتسم بالثقة وتكون خالية من الأخطاء، وتعرض بكل موضوعية . (شيخ، 2021، صفحة 76)

- **قابلية المقارنة:** وتمثل إمكانية مقارنة القوائم المالية معينة بقوائم مالية لفترة أخرى، وهذا ما يمكن المستفيدين من عملية اتخاذ مختلف القرارات.(بوعزيز، 2021، صفحة 52)

3.2علاقة محاسبة التضخم بالقوائم المالية: إن أبرز آثار محاسبة التضخم هي أثرها في أساس القياس المحاسبي المستند إلى فرض ثبات قيمة وحدة النقد والذي يؤدي إلى قصور مبدأ التكلفة التاريخية وما ينتج عنه من آثار على بنود القوائم المالية حيث يتم إعداد القوائم المالية استنادا لمجموعة من المبادئ المحاسبية المعتمدة ، ومن أهم تلك المبادئ نجد مبدأ التكلفة التاريخية، بدوره يقر بأن الأصول تسجل وتدرج في القوائم بتكلفة اقتناؤها ، حيث أن هذه القيمة لاتتغير حتى ولو تغيرت أسعار تلك الأصول بعد الحصول عليها، ويرتبط هذا المبدأ بفرض ثبات وحدة النقد ولا يتحقق في إطار الارتفاع المستمر في للأسعار، حيث تنخفض القوة الشرائية للنقود، وهذا ما جعل جل الهيئات المهنية بعملية البحث عن حلول لمثل هذه الظاهرة ، وقد تلقى مبدأ التكلفة التاريخية العديد من الانتقادات حول فائدة المحدودة لاستعمال القوائم المالية المعدة على أساسه، من أهم الانتقادات نجد خصوصا عدم ملائمة البيانات والمعلومات لاتخاذ القرارات. **(العلي، 2017، صفحة 73)**

3. الدراسة الميدانية

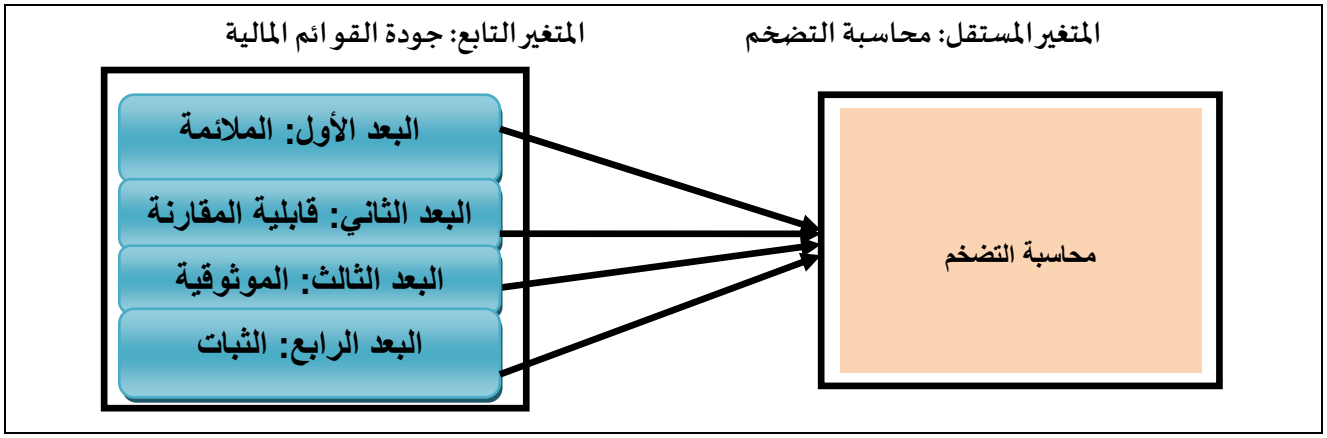
1.3وصف عينة الدارسة: تم تحديد عينة الدراسة بصورة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث احتوت على فريق من المحاسبين والمختصين الماليين بالمؤسسات الجزائرية، بلغ عددهم (90) مفردة، حيث تم توجيه الاستبيانة إلى كافة أعضاء العينة، و تم استرجاع (85)، وتضمنت (83) استبيان صالح للدراسة، أما فيما يخص باقي الاستبيانات ملغاة.

الاستمارة	الموزعة	المسترجعة	الملغاة	المعتمد عليها في الدراسة
العدد	90	85	02	83
النسبة المئوية	%100	%94.44	%02.35	%97.65

المصدر: من إعداد الباحث

2.3نموذج الدراسة: لمعرفة علاقة المتغير المستقل "محاسبة التضخم"، والمتغير التابع "جودة القوائم المالية"، تم إعداد نموذج الدراسة كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل بياني رقم 01: نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث

3.3الأساليب الإحصائية المستخدمة: في هذه الدراسة تم استخدام جملة من الأساليب الإحصائية يمكن تلخيصها فيما يلي:

❖ **أساليب الإحصاء الوصفي**: تتمثل أساليب الإحصاء الوصفي التي تم استخدامها في هذه الدراسة فيمايلي:

*التكرارات والنسب المئوية. * الوسط الحسابي. * الإنحراف المعياري.

❖ **أساليب الإحصاء الاستدلالي**: وهي:

* ألفا كرونباخ. *إختبار كولمجروف سمينرنوف (Kolmogorov-Smirnov). *معاملات الإرتباط R .

*معاملات التحديد R^2 . ***الانحدار الخطي البسيط.**

4.3اختبارصدق وثبات الاستبيان: في هذه الخطوة سيتم تقييم صدق وثبات الذي تم استخدامه في الدراسة، والجدول الموالي يوضح اختبار ثبات وصدق الاستبيان، ونوضح كل هذا في الجدول التالي:

الجدول 01: معامل الثبات (ألفا كرونباخ) ومعامل الصدق

البيان	عدد العبارات	مقدار الثبات Alpha Cronbach	قيمة الصدق
المحور رقم 01: محاسبة التضخم	10	0.697	0.835
المحور الثاني: جودة القوائم المالية	16	0.748	0.865
الاستبانة ككل	26	0.842	0.917

المصدر: تم إعدده من قبل الباحث بالاستعانة ببرنامج (spss.v26)

تعليق: يشير الجدول رقم (01) إلى نتائج معامل الثبات (**ألفا كرونباخ**) لمحاور الدراسة، ومن خلال هذه النتائج نلاحظ:

- مقدار ثبات (**Alpha Cronbach**) المحور رقم 1:" **محاسبة التضخم**" قيمته (**0.697**)، وسجل مؤشر الصدق قيمة **(0.835)**، ويعد هذا الناتج الجذر التربيعي لقيمة الثبات ، وهي قيمة عالية نظرا لتجاوزها الحد المقبول(**0.60**). وعليه يحقق هذا المحور الاتساق والصلاحية.
- مؤشر الثبات (**Alpha Cronbach**) **للمحور رقم 02:" جودة القوائم المالية"** ظهرت النتائج أن قيمته مرتفعة للغاية مقدر بـ:(**0.748**)، مع مؤشر صدق مرتفع جدا، إذ بلغ (**0.865**)، وتشير هذه النتائج إلى المحور رقم 2 يتمتع بالصدق والثبات.

كما أظهرت نتائج الجدول أعلاه أن مؤشر الثبات الاجمالي للاستبيانة قدر(**0.842**)، في حين بلغ قيمة الصدق الاجمالي (**0.917**).

وبناءا على النتائج السابقة، يمكن أن القول أن محاور الاستبيان تتسم بدرجة مرتفعة من الصدق والثبات، مما يثبت موثوقية وصلاحيته لاستعماله في تحليل النتائج واختبار فرضيات المطروحة. كما يوضح أن النتائج تكرار القياس عدة مرات في نفس الظروف.

5.3مقياس الدراسة: تم اختيار مقياس ليكارت الخماسي لهذه الدراسة، لأنه يعتبر من أبراز وأهم المقاييس انتشارا ، كما يمكن توضيح درجات الموافقة في الجدول التالي:

الجدول 2: مقياس ليكارت الخماسي المتعمد في الدراسة

البيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
فئات المتوسط الحسابي	1.79-1.00	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5.00-4.20

المصدر: من إعداد الباحث

6.3تفسير وتحليل النتائج المرتبطة بأبعاد الدراسة ومحاورها:

1.6.3تحليل خصائص عينة الدراسة: تتميز عينة الدراسة بمجموعة من الخصائص الشخصية والوظيفية، والمتمثلة في: الجنس، السن، التخصص، المؤهل العلمي والخبرة الوظيفية، وسيتم تحليلها ودراستها استنادا على إلى المعايير التالية:

❖ **توزيع أفراد العينة حسب معيار الجنس**

الجدول رقم (03): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

البيان	الفئة	التكرارات	النسب المئوية
الجنس	ذكر	50	60.24%
	أنثى	33	39.76%
الإجمالي		83	%100

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الجدول أعلاه، أن نسبة الذكور أعلى بنسبة الإناث بفرق 20.48% .

❖ **توزيع أفراد العينة حسب معيار الفئة العمرية**

نلاحظ من الجدول 04 أنه أعلى نسبة من حيث الفئة العمرية لأفراد عينة الدراسة هم فئة(41إلى 50 سنة) بنسبة(39.76%)، ومن ثم تأتي الفئة العمرية التي تنحصر أعمالهم ما بين (31إلى 40سنة) بنسبة (30.12%) ، وثم تأني فئة(الأكثر من 50 سنة) بنسبة (24.10%) ، وبخصوص أقل نسبة والتي تقدر نسبتها بـ: (6.02%) فهي الفئة العمرية (الأقل من 30 سنة).

الجدول رقم (4): يمثل توزيع أفراد العينة تبعا لمعيار الفئة العمرية

البيان	الفئة	التكرارات	النسب المئوية
الفئة العمرية	أقل من 30 سنة	05	6.02%
	من 31إلى 40 سنة	25	30.12%
	من 41إلى 50سنة	33	39.76%
	أكثر من 50 سنة	20	24.10%
الإجمالي		83	%100

المصدر: من إعداد الباحث

توزيع أفراد العينة تبعا لمعيار المؤهل العلمي

الجدول رقم (5): يمثل توزيع أفراد العينة تبعا لمعيار المؤهل العلمي

البيان	الفئة	التكرارات	النسب المئوية
المؤهل العلمي	ليسانس	30	36.14%
	ماستر	45	54.22%
	ماجستير	00	00%
	دكتوراه	08	09.64%
الإجمالي		83	%100

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ أن أعلى نسبة أفراد الدراسة هم أصحاب شهادة ماستر بنسبة (54.22%)، ثم تليها فئة الحاصلين على شهادة ليسانس بنسبة (36.14%)، %)، أما في المرتبة الاخيرة حاملين شهادة الدكتوراه بـ(09.64%).

❖ **أفراد عينة الدراسة تبعا معيار التخصص**

الجدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب معيار التخصص

البيان	الفئة	التكرارات	النسب المئوية
التخصص	محاسبة	35	42.17%
	محاسبة وتدقيق	40	48.19%
	محاسبة ومالية	08	%9.64
الإجمالي		83	%100

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الجدول نلاحظ أن تخصص محاسبة وتدقيق يمثل أكبر نسبة لأفراد عينة الدراسة بنسبة(48.19%)، ثم يأتي تخصص محاسبة بنسبة(42.17%)، وفي الأخير يأتي تخصص محاسبة ومالية في المرتبة الأخيرة بنسبة (09.64%) .

❖ **توزيع أفراد العينة حسب معيار الخبرة المهنية**

من الجدول يتضح لنا أن أغلبية أفراد العينة التي خبرتهم أكثر 10 سنوات بنسبة قدرت بـ:(51.81%) وبعدها تأتي أفراد العينة خبرتهم تتراوح ما بين (5 إلى 10 سنوات) بنسبة (39.76%)، في حين تمثل فئة أفراد العينة التي تتراوح خبرتهم ما بين (01 إلى 05 سنوات) أضعف بنسبة (08.43%) .

الجدول رقم (03): يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمعيار الخبرة المهنية

المتغير	الفئة	التكرارات	النسب المئوية
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	07	%08.43
	من 5 إلى 10 سنوات	33	39.76%
	أكثر من 10 سنوات	43	51.81%
الإجمالي		83	%100

المصدر: من إعداد الباحث

2.6.3تحليل عبارات المحور الأول: بهدف دراسة فقرات المحور الأول المعنون بـ"محاسبة التضخم"، جرى استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية.

الجدول رقم (04): يوضح نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمحور محاسبة التضخم.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01. إن تطبيق قواعد محاسبة التضخم في إعداد القوائم المالية يسهم في زيادة جودتها.	4.22	0.766	موافق بشدة
02. ترجمة البيانات المحاسبية في القوائم المالية تحتاج إلى كفاءة كبيرة ووعي من طرف المحاسب لمعالجة التضخم في المحاسبة.	4.08	0.965	موافق
03. أن القوائم المالية المعدلة في ظروف ظاهرة التضخم تقدم نتائج الأنشطة الحقيقية للمؤسسة، وهذا يمنحها طابع المصداقية.	4.27	0.782	موافق بشدة
04. تمكن القوائم المالية المعدلة من إعطاء الصورة الحقيقة للوضعية المالية للمؤسسة وأدائها المالي.	4.16	1.030	موافق

05. وجود معيار محاسبي خاص بالأنشطة المتعلقة بظاهرة التضخم يساعد المؤسسة في إعداد قوائم مالية معدلة.	4.07	0.960	مو افق
06.تحرص المؤسسة على تنظيم دورات تدريبية تهدف إلى توضيح الإطار العام وتعزيز فهمه لدى المهتمين بمحاسبة التضخم وكيفية تطبيقها.	4.12	0.755	مو افق
07 . تسهم محاسبة التضخم في تحقيق تجانس القياس النقدي للقوة الشرائية للوحدات النقدية، بما يضمن إجراء مقارنات أكثر دقة ومنطقية بين التكاليف والعوائد.	3.70	1.045	مو افق
08 .عدم أخذ بعين الاعتبار ظاهرة التضخم عند عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ضمن القوائم المالية يسهم في قلة مصداقية تلك القوائم	3.89	0.870	مو افق
09. عدم الاهتمام بالتضخم عند عملية الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى المساس برأس مال المؤسسة.	3.60	1.239	مو افق
10. الأسلوب التقليدي للمحاسبة الذي يتمسك بالتكلفة التاريخية يصبح في ظل تغيرات الأسعار يصبح غير قادر على إشباع حاجات العديد من مستخدمي القوائم المالية.	4.34	0.476	مو افق بشدة
الإجمالي	**4.04**	**0.472**	**مو افق**

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى البيانات المستخرجة من برنامج SPSS

نلاحظ أن المتوسط الحسابي المتعلقة بالمحور الأول" محاسبة التضخم"، محصور مابين (**3.70-4.28**)، بقيمة تقدر بـ:(**4.10**)، وقد تموقعت النتائج ضمن مستوى "موافق" وفقا لمقياس الدراسة " ليكارت الخماسي" المعتمد في الدراسة، وهو ما يدل على اتفاق أفراد العينة لجود محاسبة التضخم في مؤسساتهم، في حين الانحراف المعياري الإجمالي لعبارات هذا المحور يقدر بـ: (**0.465**)، وهي قيمة منخفضة، وهذا ما يشير إلى أنه لا يوجد تشتت حول الإجابة على عبارات هذا المحور

3.6.3تحليل عبارات المحور الثاني: بهدف دراسة فقرات المحور الأول المعنون بـ"**جودة القوائم المالية**"، جرى استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية، وذلك من خلال استخراج قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لآراء أفراد العينة محل الدراسة.

الجدول05: يوضح نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة بمحور جودة القوائم المالية

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
البعد الأول: الملائمة	**3.96**	**0.589**	**مو افق**
01. تتضمن القوائم المالية معلومات ملائمة للإطراف المستخدمة لتلك القوائم من أجل اتخاذ قرارات رشيدة.	**4.06**	**1.016**	**مو افق**
02. توفر القوائم المالية معلومات مالية ملائمة للإدارة المؤسسة من أجل عملية التخطيط والرقابة.	**3.58**	**1.149**	**مو افق**
03. تعد المؤسسة القوائم المالية في التاريخ المطلوب وتكون جاهزة لمستخدمها في الوقت المناسب.	**4.16**	**0.917**	**مو افق بشدة**
04. توفر القوائم المالية معلومات ملائمة وتتصف بالقدرة على التنبؤ بالمستقبل لتفادي حدوث خسائر محتملة.	**4.05**	**0.974**	**مو افق**
البعد الثاني: قابلية المقارنة	**3.97**	**0.636**	**مو افق**
01. تشمل القوائم المالية معلومات محاسبية تسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة من أجل تقييم مركزها المالي وأدائها والتغيرات الحاصلة في المراكز المالية.	3.65	1.214	موافق
02. تمنح القوائم المالية مستخدمها قدرة التعرف على التباينات في السياسات المحاسبية التي تعتمدها المؤسسة نحو العمليات المتشابهة وغيرها من الأحداث	4.12	0.875	موافق
03. تلتزم المؤسسة بالمبادئ والافتراضات المحاسبية في إعداد القوائم	3.90	0.850	موافق

المالية.			
04. تتضمن القوائم المالية المؤسسة معلومات تسمح بعملية المقارنة بينها وبين قوائم المؤسسات الأخرى	4.22	0.842	موافق بشدة
البعد الثالث: الموثوقية	4.08	0.532	موافق
01. للمعلومات التي تتضمن القوائم القدرة في التعبير عن فحوى الأهداف الاقتصادية وبالصورة التي تمكن المستخدم من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.	4.25	0.778	موافق بشدة
02. تعتمد المؤسسة على سجلات ومستندات مثبتة لكافة العمليات عند إعدادها للقوائم المالية وهذا ما يسهم في زيادة حيادية ومستوى ثقة المعلومات التي تتضمن تلك القوائم .	4.34	0.703	موافق بشدة
03. يساعد التمثيل الصادق مستخدمي المعلومات المحاسبية في تقرير مستوى الثقة عن اتخاذ القرارات.	3.93	0.960	موافق
04. تخلو المعلومات التي تحتويها القوائم المالية من التحيز والأخطاء.	3.80	1.068	موافق
البعد الرابع: الثبات	3.94	0.543	موافق
01. تلتزم المؤسسة بالثبات في الطرق والأساليب المحاسبية في إعداد القوائم المالية.	3.95	0.882	موافق
02. توافر الثبات في المعلومات يؤدي إلى زيادة فائدتها لمستخدمها.	3.92	0.886	موافق
03. المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية والمبنية على أسس وطرق محاسبية ثابتة تسمح بإجراء عملية المقارنة بين فترة زمنية وأخرى	3.66	1.062	موافق
04. تلتزم المؤسسة بالإفصاح عن توضح الإيضاحات المتممة للقوائم المالية اعتماد السياسة الجديدة	4.24	0.970	موافق بشدة
الإجمالي	**03.99**	**0.437**	**مو افق**

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى البيانات المستخرجة من برنامج SPSS

يتبن من خلال الجدول أعلاه أن مستوى الموافقة على لمحور جودة القوائم المالية مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح له (**3.99**)مع انحراف معياري قدره (**0.437**)، مما يشير إلى أهمية هذا المحور بالنسبة لأفرد عينة الدراسة، أما فيما يخص ترتيب درجة الاهتمام بجودة القوائم المالية ، يمكن ترتيب الأبعاد التي يتكون منها المحور تنازليا، وفقا لقيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة ، وذلك على النحو التالي:

✓ حلّ البعد الثالث "الموثوقية" في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة، إذ سجل متوسطا حسابيا قدره (4.08) مع انحراف معياري منخفض نسبيا بلغ (0.532)، مما يدل على تقارب آراء أفراد العينة وعدم تشتتها. وبناءً على ذلك، فإن هذا البعد يندرج ضمن مستوى موافقة مرتفع.

✓ جاء البعد الأول "قابلية المقارنة" في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة، حيث بلغ متوسطه الحسابي (3.97) بانحراف معياري منخفض قدره (0.636)، وهو ما يدل على تجانس آراء أفراد عينة الدراسة وعدم وجود تشتت كبير في استجاباتهم. وبناءً على ذلك، يقع هذا البعد ضمن مجال الموافقة بدرجة مرتفعة.

✓ جاء البعد الثاني "الملاءمة" في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة، حيث بلغ متوسطه الحسابي (3.96) بانحراف معياري منخفض قدره (0.589)، مما يدل على تجانس استجابات أفراد عينة الدراسة وعدم وجود تباين ملحوظ في آرائهم. وبناءً على ذلك، فإن هذا البعد يقع ضمن مجال الموافقة وبدرجة مرتفعة.

✓ جاء البعد الرابع "الثبات" في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة، حيث سجل متوسطًا حسابيًا بلغ (3.94) بانحراف معياري قدره (0.543)، وهو ما يعكس تقارب استجابات أفراد العينة وتجانس آرائهم دون وجود تباين يُذكر. وعليه، فإن هذا البعد يصنف ضمن مستوى الموافقة المرتفعة.

4.6.3اختبار التوزيع الطبيعي:

من أجل فحص ما إذا كانت متغيرات الدراسة تسير وفق التوزيع الطبيعي معرفة إذا كان التوزيع الذي تتبعه متغيرات الدراسة توزيع طبيعي أم لا، سنقوم بإختبار نوع التوزيع الدراسة، وذلك باستخدام إختبار(**Shapiro-Wilk**) وإختبار (**Kolmogorov-Smirnov**):

لاختبار التوزيع الطبيعي يمكننا طرح الفرضيات التالية:

✓ **الفرضية رقم01:** لا تتوزع بيانات حسب التوزيع الطبيعي.

✓ **الفرضية رقم 02:** تتوزع بيانات حسب التوزيع الطبيعي.

الجدول 06: إختبار التوزيع الطبيعي (Shapiro-Wilk)، (Kolmogorov-Smirnov) لمحاور الدراسة

البيان	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
المحور الأول: محاسبة التضخم	0.171	83	*0.101	0.935	83	0.122
المحور الثاني: جودة القوائم المالية	0.125	83	*200	0.929	83	0.801

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى البيانات المستخرجة من برنامج SPSS

التعليق:

✓ **بالنسبة للمحور الأول: محاسبة التضخم:**

يبين الجدول رقم (06) أن قيمة مستوى المعنوية لاختبار Kolmogorov–Smirnov Testقد بلغت (0.101)، وهي أعلى من المستوى المعتمد (0.05)، كما سجل اختبار Shapiro–Wilk Testقيمة معنوية قدرها (0.122)، وهي بدورها أكبر من (0.05). وتؤكد هذه النتائج أن بيانات محور "محاسبة التضخم" تتبع التوزيع الطبيعي، الأمر الذي يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، وبالتالي إمكانية الاعتماد على الاختبارات المعلمية في تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بهذا المحور.

✓ **بالنسبة المحور الثاني: جودة القوائم المالية**

تشير نتائج الجدول إلى أن مستوى الدلالة في اختبار Kolmogorov–Smirnov Testبلغ(Sig = 0.200) ، وهي قيمة تفوق مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، كما بلغ مستوى الدلالة في اختبار (Sig = 0.801) Shapiro–Wilk Test، وهي كذلك أكبر من (0.05). وتدل هذه النتائج على أن بيانات محور "جودة القوائم المالية" كمتغير تابع تتبع التوزيع الطبيعي، مما يقتضي قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة. وبناءً على ذلك، يمكن الاعتماد على الاختبارات المعلمية للإجابة عن أسئلة الدراسة والتحقق من صحة الفرضيات المرتبطة بهذا المحور.

7.3اختبار فرضيات الدراسة:

- **1.7.3اختبار الفرضية الفرعية الأولى:**" لا يوجد أثر للتطبيق محاسبة التضخم في تحسين جودة القوائم المالية من خلال بعد موثوقية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة (α=0.05) ؟

الجدول 7: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

المتغير المستقل: محاسبة التضخم							
الإحصاءات	R	R^2	(t)	F	B	(Sig)	النتيجة
القيم	[a]0.662	0.438	7.945	63.122	0.747	0.007	رفض الفرضية الصفرية

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى البيانات المستخرجة من برنامج SPSS

تعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط بين المتغير المستقل" **محاسبة التضخم**" وبعد **"موثوقية"** قد بلغت قيمته (R=0.662)، وهذه الأخيرة قيمة موجبة وتشير إلى وجود علاقة طردية، وبما أنها قيمة تقترب من الواحد فهي علاقة قوية بينهما، كما يتضح أيضا أن معامل التحديد يساوي (43.80%)، وتعني هذه النسبة أن نسبة قدرة تفسير المتغير المستقل (محاسبة التضخم) للمتغير التابع " **بعد الموثوقية**" مقبولة جدا، ويشير الجدول أن قيمة F قد بلغت (34.601) وهي قيمة أكبر من قيمتها الجدولية، وكذا أن قيمة sig بلغت (0.007) فهي أقل من (0.05)، ووفقا لهذه النتائج **ترفض الفرضية الصفرية** التي تقر "بعدم وجود أثر للتطبيق محاسبة التضخم في تحسين جودة القوائم المالية من خلال بعد الموثوقية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة (α=0.05) ؟، **ونقبل الفرضية البديلة** التي تقر " بوجود أثر للتطبيق محاسبة التضخم في تحسين جودة القوائم المالية من خلال بعد الموثوقية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة (α=0.05) .

- **2.7.3اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** " لا يوجد أثر للتطبيق محاسبة التضخم في تحسين جودة القوائم المالية من خلال بعد الملائمة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة (α=0.05)؟

الجدول 8: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

المتغير المستقل: محاسبة التضخم							
الإحصاءات	R	R^2	(t)	F	B	(Sig)	النتيجة
القيم	[a]0.592	0.351	6.613	43.738	0.739	0.036	رفض الفرضية الصفرية

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى البيانات المستخرجة من برنامج SPSS

تعليق: تبين نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة إيجابية بين "محاسبة التضخم" وبُعد "الملاءمة"، حيث بلغ معامل ارتباط قيمة (0.592)، ما يدل على وجود ارتباط طردي بدرجة متوسطة بين المتغيرين. كما بلغ معامل التحديد (35.10%)، وهو ما يعكس قدرة متوسطة للمتغير المستقل في تفسير التغيرات التي تطرأ على بُعد الملاءمة. ومن جهة أخرى، سجل اختبار F-test قيمة قدرها (43.738)، وهي قيمة تفوق القيمة الجدولية، إضافة إلى أن مستوى الدلالة الإحصائية بلغ (0.036)، وهو أقل من (0.05)، مما يدل على معنوية النموذج إحصائيًا، وبناءً على ذلك، يتم استبعاد الفرضية الصفرية واعتماد الفرضية البديلة التي تؤكد وجود تأثير لتطبيق محاسبة التضخم في تحسين جودة القوائم المالية من خلال بُعد الملاءمة داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى دلالة.(α = 0.05)

3.7.3اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:" لا يوجد أثر للتطبيق محاسبة التضخم في تحسين جودة القوائم المالية من خلال بعد ثبات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة (α=0.05)؟

الجدول 09: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

المتغير المستقل: محاسبة التضخم

الإحصاءات	R	R^2	(t)	F	B	(Sig)	النتيجة
القيم	[a]0.563	0.317	6.137	37.669	0.648	0.003	رفض الفرضية الصفرية

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى البيانات المستخرجة من برنامج SPSS

تعليق: تظهر نتائج الجدول وجود علاقة موجبة بين "محاسبة التضخم" وبعد "الثبات"، حيث بلغ معامل ارتباط (R = 0.563)، ما يشير إلى علاقة طردية بين المتغيرين تميل إلى القوة. كما سجل معامل التحديد قيمة (31.7%)، وهو ما يعني أن المتغير المستقل قادر على تفسير نسبة معتبرة من التغيرات في بُعد الثبات. ومن جهة أخرى، بلغت قيمة اختبار (37.669) F-test، وهي أعلى من قيمتها الجدولية، في حين جاءت قيمة الدلالة الإحصائية (Sig = 0.003) أقل من (0.05)، مما يدل على معنوية النموذج. وبناءا على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود أثر لتطبيق محاسبة التضخم في تحسين جودة القوائم المالية من خلال بعد الثبات، وقبول الفرضية البديلة التي تثبت وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى (α = 0.05) في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

4.7.3اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: " لا يوجد أثر للتطبيق محاسبة التضخم في تحسين جودة القوائم المالية من خلال بعد المقارنة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة (α=0.05)"؟

الجدول 10: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

المتغير المستقل: محاسبة التضخم							
الإحصاءات	R	R^2	(t)	F	B	(Sig)	النتيجة
القيم	[a]0.452	0.205	4.564	20.831	0.609	0.007	رفض الفرضية الصفرية

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى البيانات المستخرجة من برنامج SPSS

تعليق: تبين نتائج الجدول وجود علاقة موجبة بين "محاسبة التضخم" وبعد "المقارنة"، حيث بلغ معامل ارتباط (R = 0.452)، مما يدل على وجود ارتباط طردي بين المتغيرين، إلا أنه يعد في مستوى متوسط وليس قوياً. كما بلغ معامل التحديد (20.50%)، وهو ما يعكس قدرة محدودة للمتغير المستقل على تفسير التغيرات في بعد المقارنة. ومن ناحية أخرى، سجّل اختبار F-testقيمة (20.831) وهي أعلى من قيمتها الجدولية، بينما بلغت قيمة الدلالة الإحصائية(Sig = 0.007) ، وهي أقل من (0.05)، مما يؤكد معنوية النتائج إحصائيا. وبناءا على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود أثر لتطبيق محاسبة التضخم في تحسين جودة القوائم المالية من خلال بعد المقارنة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى دلالة (α = 0.05).

5.7.3اختبار الفرضية الرئيسية:" لا يوجد أثر للتطبيق محاسبة التضخم في تحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى الدلالة (α=0.05)".

الجدول 11: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

المتغير المستقل: محاسبة التضخم							
الإحصاءات	R	R^2	(t)	F	B	(Sig)	النتيجة
القيم	0.740	0.548	9.901	98.028	0.686	0.000	رفض الفرضية الصفرية

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى البيانات المستخرجة من برنامج SPSS

تعليق: تكشف نتائج الجدول عن وجود ارتباط إيجابي قوي بين تطبيق "محاسبة التضخم" وجودة القوائم المالية، حيث سجل معامل ارتباط قيمة(R = 0.740) ، ما يدل على علاقة طردية قوية بين المتغيرين، كما بلغت قيمة معامل التحديد (54.80%)، وهو ما يعني أن أكثر من نصف التغيرات في جودة القوائم المالية يمكن تفسيرها من خلال المتغير المستقل. ومن ناحية أخرى، أظهرت نتائج اختبار F-testقيمة مرتفعة بلغت (98.028)، وهي دالة إحصائيا مقارنة بالقيمة الجدولية، في حين سجل مستوى الدلالة (Sig = 0.000) وهو أقل من (0.05)، مما يؤكد معنوية النموذج. وبناءا على هذه المؤشرات يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة التضخم على تحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند مستوى.(α = 0.05)

4. خاتمة:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية حول أثر تطبيق "محاسبة التضخم" على جودة القوائم المالية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، نعرضها فيما يلي:

نتائج الدراسة: أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج، تتمثل فيما يلي:

- للمعلومات التي تتضمن القوائم القدرة في التعبير عن فحوى الأهداف الاقتصادية وبالصورة التي تمكن المستخدم من الاعتماد عليها في عملية القرار.
- إن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية والمبنية على أسس وطرق محاسبية ثابتة تسمح بإجراء عملية المقارنة بين فترة زمنية وأخرى.
- فيما يتعلق بالتساؤل الفرعي الأول حول أثر استخدام محاسبة التضخم في تحسين جودة القوائم المالية من خلال بعد الملاءمة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)α=، حيث بلغ معامل الارتباط بين محاسبة التضخم وبعد الملاءمة (61.10%)، وهي علاقة طردية قوية، وتدل هذه النتيجة على أن تطبيق محاسبة التضخم يساهم في تحسين قدرة القوائم المالية على عكس الواقع الاقتصادي للمؤسسة بصورة أكثر دقة، من خلال الحد من أثر تغيرات القوة الشرائية للعملة.
- أما فيما يخص التساؤل الفرعي الثاني المتعلق بأثر استخدام محاسبة التضخم في تحسين جودة القوائم المالية من خلال بعد قابلية المقارنة، فقد بينت نتائج الاختبار الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)α=، حيث بلغ معامل الارتباط (44.80%)، وهي علاقة طردية متوسطة، وتشير هذه النتيجة إلى أن الأخذ بعين الاعتبار آثار التضخم عند إعداد القوائم المالية يساعد على توفير معلومات قابلة للمقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة.
- بخصوص التساؤل الفرعي الثالث المتعلق بأثر استخدام محاسبة التضخم في تحسين جودة القوائم المالية من خلال بعد الموثوقية، فقد أكدت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)α=، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (68.80%)، وهي علاقة طردية قوية، وتعكس هذه النتيجة أن تطبيق محاسبة التضخم يساهم في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية من خلال تقديم قوائم مالية أكثر تعبيرا عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
- ما بالنسبة للتساؤل الفرعي الرابع المتعلق بأثر استخدام محاسبة التضخم في تحسين جودة القوائم المالية من خلال بعد الثبات، فقد أظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)α=، حيث بلغ معامل الارتباط (47.60%)، وهي

علاقة طردية متوسطة، وتوضح هذه النتيجة أن تطبيق محاسبة التضخم يدعم استقرار المعالجة المحاسبية واتساقها عبر الفترات المالية المختلفة.

ومن خلال النتائج السابقة، يتضح أن استخدام محاسبة التضخم له أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية في تحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث بلغ معامل الارتباط الكلي بين محاسبة التضخم وجودة القوائم المالية (73.40%)، وهي علاقة طردية قوية، ومنه فإن الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة تتمثل في أن تطبيق محاسبة التضخم يمثل أداة محاسبية فعالة تساهم في الرفع من جودة القوائم المالية من خلال تعزيز خصائصها النوعية، لاسيما الملاءمة والموثوقية وقابلية المقارنة والثبات.

توصيات الدراسة: من خلال النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم بعض التوصيات العلمية:

- حث كافة المؤسسات الاقتصادية بمختلف أنواعها على إعداد قوائم مالية معدلة وفق النماذج المقترحة من الباحثين والمختصين بمجال محاسبة التضخم.
- ضرورة التعديل في النظام المالي المحاسبي من أجل إضافة نقاط توضح كيفية تطبيق محاسبة التضخم في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- حث المؤسسات على تنظيم دورات وملتقيات لإطار مصلحة المحاسبة، من أجل تكوينهم في مجال تغير الأسعار.

6. قائمة المراجع:

1. *إبراهيم بوعزيز. (2021). مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة القوائم المالية. مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، العدد (02)، الصفحات 64-46.
2. *إيمان صحراوي، و فريد يبالة. (2020). جودة القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي. مجلة إضافات اقتصادية، العدد(01)، الصفحات 159-181.
3. *سلمة شيخي، و مريم رياض. (2021). التدقيق الداخلي كأداة لتحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد (01)، الصفحات 87-64.
4. *عبد القادر شيخ. (2021). مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد (02)، الصفحات 88-70.
5. *محمد إبراهيم العلي. (2017). معالجة اثار التضخم على القوائم المالية في بيئة الأعمال السورية. مجلة جامعة البعث، العدد (39)، الصفحات 65-93.
6. *محمد تقرورت، و شريف حسان طاهر. (2019). أثر تكنولوجيا المعلومات على جودة المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات الاستثمارية. مجلة المحاسبة ، التدقيق والمالية،العدد (01)، الصفحات 46-31.
7. *مراد مسعود سعداوي، و أحمد يوسف السعيدي. (2022). أثر محاسبة التضخم على جودة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية. مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، العدد (01)، الصفحات 116-135.
8. *مسعود كسكس، و محمد زرقون. (2019). دور مراجع الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد (02)، الصفحات 54-43.
9. *هودة صلطان قدوري، و عائشة لشلاش. (2019). أهمية الحوكمة في تحسين جودة المعلومة المحاسبية. مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال ، العدد (01)، الصفحات 23-01.
10. *وليد حمياني، و عبد القادر بوكرديد. (2022). أثر تقييم التثبيتات العقارية على جودة القوائم المالية. مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة،العدد (03)، الصفحات 625-643.

11. *Ebiaghan, O. F. (2019). A Comparative Analysis of Inflation-Adjusted and Historical Cost Accounting Information: Implications for the value Relevance of Corporate Reports. Trends Economics and Management (01), pp. 35-50.

12. *Odunayo, O., Mzwandile, M., & Brian, N. (2020). Effects ofinflation accounting on organizational decisions and financial performance South African retail stores. Problems and Perspectives in Management (04), pp. 85-